اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى ورُدّ بانه يجوز ان يكون لقصد التقوي اشارة
الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من يرجوا ان يتم عمله ولا يخيب سعيه فهو مجتهد
باقصى سعيه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ به في وصف مولفه بل
سال الله النفع به ولا يبعد ان يقال ان الواو للاستيناف وانما قدم
المسند اليه لانه ذكر فيما سبق افعالا بلفظ الماضي وهي الفت ورتبت واضفت
وسميت وبلفظ المضارع فعلا منفيا وهو ابالغ فلو اخر المسند اليه مع ذكر
الفعل بلفظ الماضي لتوهم كونه معطوفا على الافعال الماضية فيكون مدخولا
لِلمّا وليس المعنى عليه ومع ذكره بلفظ المضارعة يتوهم كونه معطوفا على ابالغ
وهو مناف للمقصود او على الافعال الماضية لما بين الافعال من التناسب
الكثير بخلاف الجملة الاسمية فانها تفيد المناسبة للافعال وليس المعنى عليه
ايضا قوله حال من ان ينفع يعني من المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا
من فضله فالحال مبين لجهة المفعول والعامل فيها اسال وليس فيه تقديم
ما في حيز ان المصدرية عليها ولو جعل الجار والمجرور مفعولا لكون من بمعنى
بعض وان ينفع بدلا منه لم يبعد اذ لا استبعاد في وقوع الجار والمجرور
مفعولا كما لم يستبعد كونه مبتدا في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله
قال السيد المحقق في حواشي الكشاف الاولى ان يجعل مضمون الجار والمجرور
مبتدا على معنى وبعض الناس او بعض منهم من اتصف بما ذكر ثم قال ولا
استبعاد في وقوع الظرف مبتدا وبالمعناه مبتدا يرشدك الى ذلك قول
الكاتب فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب
حيث قابل لفظ منهم بما هو مبتدا اعني بعضهم ومثله ذكر الشارح في شرح
الكشاف وصاحب الكشاف ايضا اشاره من الشارح الى مثل ذلك في معنى من
في قول الشاعر في الحماسه المنطقي يمدون من ايد عواص عواصم
واشار الى مثله ايضا في الكشاف في تفسير قوله تعالى قال ومن ذريتي

قوله عطف اما على جمله وهو حسبي فقيل عليه لا نسلم ان الواو للعطف بل
للاعتراض على مذهب من يجوز وقوعه اخر الكلام وكون الاصل هو العطف وكون
الاعتراض غير مذهب الجمهور لا يقدح فيه اذ قد ظهر بالحمل عليه للكلام وجه
صحه في الجمله بخلاف عطف الانشاء على الاخبار فانه لا يصح اصلا بزعم الشارح
على ما صرح به في بحث الفصل والوصل وبهذا يظهر فساد ما نقل عنه ان
هذا التحقيق للتنبيه لا للاعتراض ولو سلم فلا نسلم ان المعطوف عليه
هو حسبي او حسبي لم لا يجوز ان يكون انا اسال وانه جمله حاليه كما ذكر
الشارح وعطف الانشاء على الاخبار في جمل لها محل من الاعراب جائز نص عليه
العلامه الزمخشري عليه الرحمة في سورة نوح عليه السلام ومثله بقوله قال زيد نودي للصلاة
وصل في المسجد واستلزام عطفها على الحال كونها حالا مع انها انشائيه
لا يقدح فيه اذ يكفي في صحه عطف الانشائيه على الحال وقوعها حالا ساويا كما
يقع خبرا كذلك وكيف صرح الشارح ان قول الى النجم ابطي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير المقول ولو سلم ان المعطوف عليه هو حسبي لكان يجوز ان يكون هو
حسبي معطوفا على ولي ذلك فمحله الرفع ولا محذور في عطف الانشاء على الخبر
فيما له محل من الاعراب كما عرفت ولو سلم انه معطوف على هو حسبي وان جمله هو حسبي
ليست معطوفه على ولي ذلك فانما يلزم ما ذكر من عطف الانشاء على الاخبار
لو كان هو حسبي جمله اخباريه وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائيه وكثيرا
ما يقع الخبريه انشائيه كالحمد لله وبعت واشتريت واجيب عن هذا بان الاصل
في الجمل هو الاخبار لا سيما الاسميه فان نقلها الى الانشاء اقل قليل وايضا يعود
الكلام في عطف هو حسبي على ما قبله فان جميع ما قبله اخبار الا ان حمل على الاعتراض
وهو مما ادخل في القبول منه في نعم الوكيل لكونه في وسط الكلام ولو
سلم فيجوز ان يقدر المبتدا في نعم الوكيل اي وهو نعم الوكيل اي مقول
في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جمله اسميه معلو خبرها انشاء وهذا لا

Copyright © King Saud University